مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد
Management & Economics Research Journal
Vol. 1 No. 1 (2019): March
المجلد 1 العدد 1 (2019): مارس
https://doi.org/10.48100/merj.v1i1.5
Check for updates

# نحو تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة

**صالح محرز [1]♦، بلال مشعلي [2]**
[1] أستاذ محاضر ب، جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)
الإيميل: salahmahrez@gmail.com
[2] أستاذ محاضر ب، جامعة 8 ماي 1945، قالمة (الجزائر)
الإيميل: bilalmechaali@yahoo.com

**towards promoting investment in small and medium-sized enterprises as a strategic choice for sustainable local development**

Salah Mahrez [1], Bilal Mechaali [2]
[1] Larbi Tebessi University of Tebessa (Algeria)
[2] University of 8 May 1945, Guelma (Algeria)

**تاريخ الإرسال**: 2019-03-12 **تاريخ القبول**: 2019-03-27 **تاريخ النشر**: 2019-03-31

**ملخص:**

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي في تحقيق تنمية مستدامة حيث يعقد عليها آمالا كبيرة وعريضة في هذا المجال. ففي ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات احتلت دورا رياديا في دعم الجهود التنموية. والجزائر كغيرها من الدول، انتهجت سياسة جديدة قوامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النموذج الملائم لتحقيق تنمية محلية مستدامة إذ تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية، لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير مثل هذه المؤسسات من أهم مرتكزات التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية**: الاستثمار؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنمية مستدامة؛ تنمية محلية مستدامة.

**تصنيف JEL** : L10 ،F2 .

♦**المؤلف المراسل**: صالح محرز، **الإيميل**: salahmahrez@gmail.com

**Abstract:**

This paper aims to highlight the role of small and medium enterprises as a strategic choice in achieving sustainable development, with high and great expectations in this field. Given the changes that have taken place in the global economic scene, small and medium enterprises have taken a leading role in supporting development efforts. Like other countries, Algeria has adopted a new policy of small and medium-sized enterprises as the appropriate model for sustainable local development, which is the cornerstone of economic growth. Therefore, supporting and developing such institutions is one of the essential pillars of sustainable development.

**Keywords**: Investment, Small and Medium-sized Enterprises, Sustainable Development, Sustainable Local Development.

**JEL Classification**: F2 ،L10

**1. مقدمة:**

يحتل موضوع التنمية المحلية المستدامة مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي، إن هذه المكانة المتميزة جعلتها تحتل موقعا بارز في استراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط (1967-1989م) أوفي إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990م، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها.

وباعتبار أن التنمية والنمو الاقتصادي يهدفان لتحسين المستوى المعيشي للأفراد لابد من تضافر كل الجهود للوصول إلى تنمية شاملة كاملة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تشكل العمود الفقري للقطا ع الخاص وذلك للدور المتمز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام. حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80% من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60% من الوظائف، لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات التنمية المحلية المستدامة.

وعليه، تسعى العديد من الدول في العالم بمختلف درجات النمو الاقتصادي إلى تن مية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في توفير فرص الشغل وتحقيق المزيد من التنويع وزيادة الإنتاجية والمرونة في الاقتصاد.

**1.1 إشكالية البحث:**

انطلاقا مما سبق فان مشكلة الدراسة تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو:

ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

**2.1 أهمية وأهداف البحث:**

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية ومكانة التنمية المحلية المستدامة، لأنه لا يوجد أي دولة لها اقتصاد متطور إذا لم تكن لديها تنمية محلية شاملة، وذلك من خلال الإمكانيات والوسائل التي تتوفر عليها. لذا نجد أن السلطات العمومية اهتمت بالتنمية المحلية في الآونة الأخيرة، وذلك بتحديد استراتيجيات جديدة وإصدار بعض القوانين التنظيمية، وتم تسليط الضوء في هذه الورقة البحثية على مختلف تطورات التنمية المحلية المستدامة ووجهات النظر حولها وأهدافها، بالإضافة إلى إبراز دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

**3.1 منهج وهيكل البحث**

تحقيقا لأهداف الدراسة السابقة، ووصولا لأفضل النتائج التي تكشف عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية مستدامة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي حسب طبيعة موضوع الدراسة، من خلال تقديم مفهوم التنمية المحلية المستدامة والمؤسسات الصغير والمتوسطة. والأسلوب التحليلي نظرا لما يتطلبه الموضوع من تحليل لكيفية مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة ودفع عجلتها لتحقيق الأهداف المنشودة.

**4.1 هيكل البحث:**

سيتم التطرق في الورقة البحثية إلى العناصر الآتية:

أولا: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية المستدامة وأهدافها.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتحقيق التنمية المحلية المستدامة

**2. مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.**

**1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول باختلاف درجة النمو فيها، وفي الحقيقة أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بهذه المؤسسات، ويرجع إلى صعوبة وضع أو تحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى. وعلى الرغم من الاختلاف في تعريفها، إلا أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعل منها وسيلة هامة للمساهمة في اقتصاديات معظم هذه الدول._وفيما يلي موجز للتعاريف الرسمية أو الأكثر انتشارا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدى بعض الدول، إلى جانب التعريف المعتمد في الجزائر.

**1.1.2. تعريف الاتحاد الأوروبي:** قام الاتحاد الأوروبي بوضع تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب الأمر 2003/361/EC والذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005. بحيث عرف المؤسسات المتوسطة بأنها المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها أقل من 50 مليون أورو، أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 43 مليون أورو. اما المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عامل، ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 ملايين أورو. اما المؤسسات المصغرة هي المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 2 مليون أورو. (http://ec.europa.eu/enterprise)

**2.1.2. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** قدم قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: "المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"(لخلف عثمان، 2004/2003، ص14). وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين.

**3.1.2. تعريف الجزائر:** لقد أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية، واعتمد على عدة

عناصر في تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا هو المعيار الثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموعة الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة (يوسف حميدي، 2007-2008، ص75). وفي 15 ديسمبر 2001 قام المشرع الجزائري بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 ، والذي تضمن تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نص عليه في الفصل الثاني من الباب الأول للأحكام العامة، والجدول الآتي يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري: (المرسوم رقم 01-2001/18، ص5)

**الجدول رقم 1: تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري**

| | عدد العمال | رقم الاعمال السنوي (مليون د ج) | الحصيلة السنوية (مليون د ج) |
|---|---|---|---|
| **المؤسسات المصغرة** | 1 إلى9 | 20 | 10 |
| **المؤسسات الصغيرة** | 10 إلى 49 | 200 | 100 |
| **المؤسسات المتوسطة** | 50 إلى 250 | 200 إلى 2000 | 100 إلى 500 |

**المصدر**: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/ 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال ذكر أهم تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ الاختلاف المتباين في استعمال المعايير لوضع مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى راجع إلى عوامل اقتصادية مرتبطة بطبيعة كل دولة وظروفها، إذ لا يوجد اتفاق محدد وواضح وموحد دوليا لمفهوم وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ نلاحظ كثرة المعايير المستخدمة في تعريف هذه المؤسسات، ومن أهم هذه المعايير:

- معيار عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- معيار رأس المال المستثمر ( مجموع الموجودات)؛
- معايير حجم الإنتاج والمبيعات؛

- معايير مستوى التكنولوجيا المستخدمة؛
- معايير حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع.

**2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات العالم، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في الدول النامية والدول المتقدمة، وفي الجزائر وجدت هذه المؤسسات اهتماما كبيرا من كافة الجهات. وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وهذه الخصائص قد أكسبتها مرونة اتجاه البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها خاصة فيما يخص تخفيض التكاليف، وهذا ما زاد من أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولعل من أهم هذه الخصائص ما يلي:

- سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ويرجع هذا إلى انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل. ( اسماعيل بوخاوة وآخرون، 2003، ص9).
- سهولة وبساطة التنظيم؛ وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ. (عبد الرحمن بن عنتر وآخرون، 2002، ص4)
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخفاض النسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل. (سيد علي بلحمدي، 2006، ص34)
- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. (عبد المجيد قدي، 2002)

- قدرة الإنشاء في مناطق جغرافية عديدة بالنظر إلى حجمها الصغير إذ يمكنها أن تدخل إلى مناطق جغرافية عديدة بعيدا عن المراكز الصناعية التقليدية، وذلك لتميزها بإنتاج سلع محلية خاصة بتلك المناطق هذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم السريع. (عبيدات عبد الكريم، 2006، ص66)
- انخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المشروعات مقارنة مع المشروعات الكبيرة، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المشاريع دون مشاركة مع الآخر. (توفيق عبد الرحيم يوسف، 2002، ص29)
- استقلالية الإدارة لهذه المؤسسات، لأن معظمها يكون مديرها صاحب المشروع، أي القرار بيده، وعليه يمكن لصاحب المشروع استقطاب وإرضاء وكسب العديد من الأيدي العاملة والزبائن. (حسين السعيد، 2008، ص3)
- إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين الزبائن والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات. (رابح خوني وآخرون، 2008، ص42)
- ترتبط الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة ارتباطا مباشرا بالمستهلك، بمعنى أن المؤسسات الصغيرة تنتج سلعا أو خدمات استهلاكية مثل الورشات الصغيرة المنتشرة في الأرياف، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي حلقة ارتباط بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. (قويقع نادية، 2001-2002، ص22)

**3. مفهوم التنمية المحلية المستدامة وأهدافها.**

**1.3 مفهوم التنمية المحلية:**

إن محاور التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة وكنتيجة لهذا التشابك والاختلاف تعددت المحاولات والاتجاهات ووجهات النظر، وقبل التطرق إلى التنمية المحلية المستدامة، بمختلف جوانبها يجب الإشارة إلى مفهوم التنمية المحلية وماذا نعني بها، والتي يمكن تعريفها على أنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في

أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة". (عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص13)

وتعرف أيضا بكونها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلي رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة". (سمير محمد عبد الوهاب،2008، ص21)

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع". (بوعمامة علي، وآخرون، 2008)

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا بأن التنمية تمس جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ومن هذا المنطلق فإن التنمية هي عملية تحديث وتطوير للمجتمع، حيث تسمح بزيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، أي أن التنمية تكون لفترة طويلة وتسمح بتوزيع عادل للدخل لصالح الطبقة الفقيرة للتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الطبقية في المجتمع.

**2.3 مفهوم التنمية المستدامة:**

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته، بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي وللولوج إلى مفهوم التنمية المستدامة، حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة إلى كلمتين، فتمثلت الأولى في مصطلح التنمية التي سال فيها الحبر الكثير وعرفت بصورة شاملة على أنها:" إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...لتكون في مستوى رفاه وتطلعات الشعوب"، أما الكلمة الثانية فكانت المستدامة التي تعني الاستمرارية والتواصل، دائما حاضرا ومستقبلا. (عبد القادر محمد عطية، 2000، ص11) ويعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى العلم الإيكولوجي Ecology، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها ( تفاعلها مع بعضها البعض) إلى تغيرات

هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض.

ويعود أول ربط للمصطلحين السابقين (التنمية والاستدامة) واستخدام عبارة التنمية المستدامة في تقرير الإتحاد الدولي للمحافظة على البيئة سنة 1980 تحت عنوان: " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة". كان ذكر في نفس السنة من طرف ناشطين في منظمة غير حكومية تدعى بـ: World wildlife fund. وترجم إلى العربية بعدة مسميات منها: التنمية القابلة للإدامة، المستمرة، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة، المستديمة والمستدامة وغيرها. (عثمان محمد غنيم وآخرون، 2007، ص20)

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، لذلك عان المفهوم من التزاحم الشديد في التعريفات فأصبحت المشكلة ليست في نقص التعريفات وإنما تعددها واختلاف وجهات النظر حولها حيث عرف قاموس ويبستر (Webster) التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها." كما يشير البعض في هذا النطاق إلى أنها عملية تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، والتغييرات والتطورات التقنية والمؤسساتية بتناسق وتكامل لتعزز وتدعيم الإمكانيات الحالية والمستقبلية بهدف تلبية الحاجات البشرية.

وفي تعريف آخر يمثل محاولة الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تم تعريفها على أنها: "الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد". (Anthony Rosa et outre, 2005, P: 10)

وتعرف كذلك بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا اجتماعيا وايكولوجيا مستدامة". (محمد عبد الكريم وآخرون، 2000، ص295)

**3.3 مفهوم التنمية المحلية المستدامة:**

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى

تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة فبعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية.

وبعد ازدياد الاهتمام بالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلي تحقيق التنمية الشاملة، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كبعد مهم ضمن أبعادها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في استراتيجياتها التنموية وبالتالي الوصول إلي تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة ومن هذا المنطلق وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية.

ومما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياته، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"، وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي.

**4.3 أهداف التنمية المحلية المستدامة:**

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف،

والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (إلياس عجابي ،2007، ص51)

تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي، ومكافحة الفقر واللامساواة. ويتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، أي يمكن تلبية متطلباته بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي، كما يشترط أيضا أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة، ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل. ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق حياة أفضل للسكان في جميع دول العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير.

كما تهدف التنمية المحلية المستدامة إلي مواجهة التوزيع السكاني الغير المنظم والغير مدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكدس والضغط السكاني وبشرط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار، وتسعى التنمية المحلية المستدامة في مضمونها إلي محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلى وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلي تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخري توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج بالتالي دعم الاقتصاد المحلى والقومي.

وتندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراتها وسياساتها، فالتنمية المحلية المستدامة تسعي إلي ضمان الحماية الكافية الطبيعية والنظم الايكولوجية والتجمعات الحية. كما تقوم بتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية المحيطة، وحثهم على

المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

أضف إلى ذلك تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المحلية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني، من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شانها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها، عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها.

**4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.**

نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبنيها لهذا القطاع على المستوى الوطني كأحد وسائل التنمية، ونجاح هذه التجارب ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدول فقط، فهناك دول كالهند مثلا لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في حل العديد من مشاكلها، ولا ننكر أهمية الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء مستوى الدول أو المؤسسات، فاكتساب الخبرة لا يأتي بالتعلم والتجربة والخطأ فقط وإنما يكون تحقيقه بوسيلة اقل تكلفة وهي التعلم من تجارب الآخرين لتفادي المشاكل التي تواجههم.

وسعت الجزائر، على غرار مختلف دول العالم، إلى مواكبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام أكثر بالصناعات الصغيرة وهذا من خلال إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات، وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية وإدراكا منها بأهمية هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**1.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاقتصادي:**

يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغير والمتوسطة في هذا الجانب من خلال ما يلي:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص

العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر، وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة. (كتوش عاشور 2006).

- تظهر لنا الإحصائيات السابقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، على عكس القطاع العمومي الذي تظهر كممثل للمؤسسات الكبرى، لذا فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص وقد تجاوزت مساهمة هذا الأخير في الناتج الخام خارج المحروقات وحجم الصادرات وكذا الواردات أكثر من 50% في كل منها، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2007 حوالي 59.62% من القيمة الإجمالية للناتج الوطني الخام بقيمة 538.1 مليار دج، مقابل 35.5% أي 617.4% مليار دج للقطاع العمومي لترتفع هذه المساهمة عام 2008 لتصل 68.34% أي 178.4 مليار دج. (ليلى لولاشي، ص82)
- قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق الحضرية والريفية عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، وذلك راجع إلي الخصائص والميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر بسهولة وتكلفة محدودة وسرعة مناسبة وبالتالي الوصول إلي التنمية المتوازنة الشاملة. كما أن هذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية في الجزائر، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها، وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التخفيف من حدة البطالة وخاصة في الدول النامية، وذلك من خلال استيعابها أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة، وخاصة من الشباب والأيدي العاملة غير الماهرة وتتمثل أهم الأسباب التي جعلتها أكثر

استقطابا لليد العاملة في أنها مؤسسات كثيفة العمالة. كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورا هاما في ايجاد الثروة ودعم النمو الاقتصادي للعديد من الدول، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني، كما تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية المتاحة خصوصا في البلدان التي تتوفر فيها مثل هذه الموارد حيث أن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يؤدي إلي ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات نتيجة لتنوع التشكيلة وانخفاض الأسعار.
- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول، ويمكنها كذلك أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات. كما لها مساهمة فعالة في التوزيع العادل للدخل ففي ظل وجود عدد هائل من المؤسسات المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة، يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط في التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية. (جمال بلخياط جميلة، 2006).
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان مدفوعات للكثير من الدول .كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات. يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات.فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية 139 دولة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام. وبالرغم من كل التحفيزات التي قدمتها الدولة، وخاصة الجمركية منها لتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات، لا

تزال صادرات البلاد مكونة في مجملها من المحروقات، وعلى عكس وضعية الصادرات فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الاستيراد تبقى مرتفعة.

**2.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاجتماعي:**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص. كما لها دور في التخفيف من المشكلات الاجتماعية ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس.

كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزانا، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المؤسسات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، فإن المؤسسة الصغيرة تتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات وتسعي إلي توفير هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء، بالإضافة إلي خلق فرص عمل أوسع للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية. ( سلطان كريمة وآخرون، 2008)

إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي الفرصة للمجتمع لتعميق فكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب الفردية

والجماعية وتشجع وتساعد على التطور المهني الايجابي للحرف والمهن المهمة التي تعمل على تطويرها من خلال الآباء الأكثر خبرة وعلما وثقافة. (محمد صالح الحناوي،2004، ص67 )

**3.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب البيئي:**

بعدما كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تحقق من خلالها التنمية المستدامة، حيث نجد وبالإضافة إلي الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المحلية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير المخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخري فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلي نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

بالرغم من أنه يصعب تفهم الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الجزائرية في التقليل من معدلات التلوث والتخفيف من التجاوزات البيئية، إلا أن الترابط بين ارتفاع معدلات إنشاء هذه المؤسسات وانخفاض معدلات التلوث يعكس علاقة الأولى بالثانية، ولقد سمح التطور في تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.

كما أن زيادة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في القطاعات الخدماتية وخاصة منها الصناعات التقليدية يعتبر عامل أساسي في التقليل من النفايات الحضرية وهذا لكونها تعتبر المنشط الفعلي للسياحة التي تساهم في خلق الوعي بين أفراد المجتمع وبالتالي إدراك أهمية المحيط وإلزامية المحافظة عليه.

**5. خلاصة:**

لقد أولت معظم الدول أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وما زاد من قدرتها على لعب هذا الدور هو تمتعها بمجموعة من الخصائص والمميزات. وعلى غرار دول العالم، أيقنت الجزائر بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي محاولة لترسيخ وتدعيم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، قام المشرع الجزائري باعتماد مجموعة من الإجراءات و الآليات التي تساهم في تهيئة الأرضية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات وتحديث طرق تسييرها، ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة والأهمية البالغة التي أولتها الدولة لهذه المؤسسات.

ولكن يظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هشا يعاني من التجاهل والتهميش، تعصف به جملة من المشاكل والمعوقات التي من شأنها أن تقلص أو تلغي الكثير من فرص مساهمتها في تحقيق تنمية محلية مستدامة، في الوقت الذي يجب فيه رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات في ظل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التبادل الحر الأوروبية، لهذا يجب إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من اجل النهوض به، وعلى ما يبدو فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قارب النجاة لاقتصادنا في ظل هذه الظروف الدولية، نظرا لما تمتاز به من فرص استثمارية كبيرة خاصة بعد الفشل الكبير في إنشاء مؤسسات ضخمة. لهذا عملت الجزائر منذ نهاية القرن الماضي على تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج وهيئات دعم مختلفة كالوزارة الوصية على هذه المؤسسات والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، وبرنامج التمويل المشترك الأورومتوسطي.

**6. المراجع:**

المرسوم التشريعي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001)

اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، (سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، 2003)

إلياس عبد عجابي، فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى، **الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، (كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 10 و11 نوفمبر 2009)

بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، **الملتقي الأول حول التنمية**

**المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، (معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج. 15 أفريل2008)

توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، (دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002)

جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، (كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006).

حسين السعيد، **دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة / الواقع والأفاق**، (البنك الإسلامي الأردني، عمان، الأردن)

رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، (مصر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008)

عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية، **الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، (الاغواط الجزائر، 8- 9 افريل، 2002)

عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، ( الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001)

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الدار الجامعية، 2000)

عثمان محمد غنيم, ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007)

عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، **الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، (الاغواط، الجزائر، 8-9 افريل 2002).

عبيدات عبد الكريم، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006)

سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، **مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، (منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ) 2008

سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة-دراسة حالة الجزائر**، (رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، سنة 2006)

سلطان كريمة، أيوب أمال، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، **الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14 أفريل 2008).

قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية-حالة الجزائر-**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002)

كتوش عاشور، طرشي محمد، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **مداخلة ضمن الملتقى**

**الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، (كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-8 أفريل 2006).

لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003).

محمد الكريم، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، (دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000)

محمد عبد العزيز عجيمية، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، (الدار الجامعية الإسكندرية،1999) ص 18؛ وأيضا عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، (دار النشر الثقافية الإسكندرية، 2001)، ص 13.

محمد صالح الحناوي، وآخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 )

مقدم عبيرات، عبد القادر بلخضر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، (العدد07، جامعة سطيف، الجزائر،2007)

يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008) .

Anthony Rosa et autre, **Guide pratique du développement durable**, AFNOR, 2005, P: 10.

la nouvelle dèfinition des PME ; guide de l'utilisateur et modèle de dèclaration ; 2006 ; date de consultation 2/2/2010. p14.en ligne :http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/sme_definition/sme_user_guide_fr.pdf

## References :

Legislative Decree No. 01-18 of December 12, 2001 containing the Directive Law for the Promotion of Small and Medium Enterprises, Official Gazette of the Algerian Republic, (Issue 77, December 15, 2001). [In Arabic]

Boukhaoua, I., & Atoui, A. The Algerian experience of development in Algeria and the strategy for developing small and medium enterprises, the training course on: Financing small and medium enterprises and developing their role in the Maghreb economies, (Setif, Algeria, 25-28 May, 2003). [In Arabic]

Ajabi, E. A. The Effectiveness of Sustainable Development as an Alternative Model for Other Economic Models, The International Forum on The Performance and Effectiveness of the Organization in the Light of Sustainable Development, (Faculty of Economics, University of Msila, Algeria, November 10-11, 2009). [In Arabic]

Bouamama A., & Bouamama N. the concept of local development and the obstacles to its realization, the first forum on local development in Algeria, reality and prospects,) Institute of Economics, University Center Bordj Bou Arerrig April 15, 2008). [In Arabic]

Yusef, T. A. Small Business Administration, (Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution, Amman, 2002). [In Arabic]

Jamal Belkhayat J., Algerian Small and Medium Enterprises Qualification Requirements in Light of the Current Economic Transformations, International Forum on Qualification Requirements for Small and Medium Enterprises in Arab Countries, (Faculty of Economics, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria, April 17-18, 2006). [In Arabic]

Al-Saeed, H.The Role of Islamic Banks in Financing Small and Medium Enterprises / Reality and Prospects, (Jordan Islamic Bank, Amman, Jordan). [In Arabic]

Khouni, R., & Hassani, R. Small and Medium Enterprises and Their Financing Problems, (Egypt, Itrac Printing, Publishing and Distribution, 1st Edition, 2008). [In Arabic]

Ben Antar, A., & Blounas, A. Problems of Small and Medium Enterprises and Methods of Developing Their Competitiveness, Training Course on Financing Small and Medium Enterprises and Their Role in Development, (Laghouat Algeria, April 8-9, 2002). [In Arabic]

Abdel Muttalib, A. Local Finance and Local Development, (Al-Dar Al-Jamiya, Alexandria, 2001). [In Arabic]

Attia, A. M. A. Recent trends in development, (Al-Dar Al-Jamiya, 2000). [In Arabic]

Ghunaim, O. M., & Abu Zant, M. A. Sustainable Development: Its Philosophy, Planning Methods and Measurement Tools, (Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution, Amman, 2007). [In Arabic]

Kaddi, A. Small and Medium Enterprises and the Investment Climate, The National Forum on Small and Medium Enterprises and Their Role in Development, (Laghouat, Algeria, 8-9 April 2002). [In Arabic]

Obaidat, A. Business incubators as a mechanism to support small and medium enterprises. (Master Thesis, Saad Dahlab University, Blida, 2006). [In Arabic]

Abdel-Wahab, S. M. Local Governance and Local Development, Conference on Rural and Local Development, The Government's Way to Achieve Comprehensive Development and Fight Poverty, (Arab Administrative Development Organization Publications, Cairo, 2008). [In Arabic]

Belhamdi, S. A. Small and Medium Enterprises as a Tool to Achieve Economic Development in Light of Globalization - Case Study of Algeria, (Unpublished Master Thesis, Faculty of Economic Sciences and Management, Business Administration, Blida University, 2006). [In Arabic]

Sultan, K., & Ayoub, A. Supporting Small and Medium Enterprises and Activating their Role in Economic Development, The Fourth Forum on Small and Medium Enterprises, (Faculty of Economics, University of Skikda, April 14, 2008). [In Arabic]

Kouikaa, N. Creation and Development of Small and Medium Enterprises in Developing Countries - The Case of Algeria - (Master Thesis, Faculty of Economics, University of Algiers, 2002). [In Arabic]

Katoush, A., & Tarshi M., Small and Medium Enterprises Development in Algeria, Intervention within the International Forum on Qualification Requirements for Small and Medium Enterprises in Arab Countries, (Faculty of Economics, Chlef University, Algeria, 8-17 April 2006). [In Arabic]

Lakhalaf, O. The Reality of Small and Medium Enterprises and Ways to Support and Develop them, Case Study of Algeria, (PhD thesis, Faculty of Economics, University of Algiers, 2004). [In Arabic]

Al-Karim, M. & Ghazlan, M. I. M. I. Economics of Resources and Environment, (University Knowledge House, Egypt, 2000). [In Arabic]

Al-Hinnawi., M. S. & all, Introduction to Business in the Age of Technology, (Al-Dar Al-Jamiya, Alexandria, 2004). [In Arabic]

Abirat., M. & Belkhadr, B. Energy and Environmental Pollution and High Environmental Problems, Journal of Economic Sciences and Management Sciences, 07, 2007. [In Arabic]

Hamidi, Y. The Future of Algerian Small and Medium Enterprises in the Light of Globalization, (PhD thesis, Faculty of Economics, University of Algiers, 2008). [In Arabic]

Anthony, R. & all. A practical guide to sustainable development, AFNOR, 2005.

The new definition of SMEs; user guide and declaration template, 2006, p14. online: http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/sme_definition/sme_user_guide_fr.pdf